البنى الاجتماعية والثقافية المولدة للعنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة (دراسة اجتماعية على عينة من أمانة العاصمة)

Social and Cultural Structures Generating Violence Against Married Yemeni Women: Sociological Study on a Sample from the Capital Secretariat (Amanat Al-Asimah)

أ. **خيرية علي محمد محمد الرداعي:** باحثة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة صنعاء، اليمن.

Khireyah Ali Mohmmed M. Al-Radae: PhD Researcher, Department of Sociology, Faculty of Arts, Sana'a University, Yemen.

Email: khireyahalim@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v5i7.1502

تاريخ الاستلام:	2025-05-08	تاريخ القبول:	2025-05-27	تاريخ النشر	2025-07-01

الملخص:

هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن البنى الاجتماعية والثقافية المولدة للعنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة، ولتحقيق هذا الهدف، تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات ولوصف الظواهر وصفًا كميًا وكيفيًا، كونه أنسب المناهج لمثل هذه الدراسات، وتم استخدام أدوات مناسبة لجمع البيانات، وتحديدًا استمارة الاستبانة، واقتصرت الدراسة على عينة قصدية (عمدية) من النساء المتزوجات اللاتي يعانين من العنف، قوامهن (81) مفردة. وقد أسفرت الدراسة عن العديد من النتائج أبرزها: تمثلت أبرز البنى الاجتماعية المولدة للعنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة في "تكتم الأسر وترددها عند الإبلاغ عن حالات العنف"، يليها "ضعف الوعي القانوني حول حقوق المرأة وحمايتها"، ثم "الضغوط الاقتصادية عاملاً في زيادة فرص تعرض المرأة للعنف" وبمستوى عالٍ. تنامي حالات العنف الجسدي ضد المرأة المتزوجة، لاسيما في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، يليها تعرض المرأة المتزوجة للضغوطات الاجتماعية التي تُجبرها على تحمل العنف، ثم "تعرض النساء للتهديدات اللفظية تعرضهن للإيذاء النفسي" وبمستوى عالٍ. وأوصت الدراسة بـ: التوعية الدينية لأفراد المجتمع بنبذ ثقافة العنف ضد النساء، ورفع الوعي بمخاطر بعض الرواسب الثقافية السلبية ضد المرأة، وأن الحياة بين الزوجين قائمة على المودة والرحمة. فضلا عن تفعيل وتطبيق القوانين المعنية بحماية المرأة من التمييز والعنف، وتوفير آليات قانونية تدعم حمايتها دون تعرضها لأي شكل من أشكال الاعتداءات.

الكلمات المفتاحية: البنى الاجتماعية، البنى الثقافية، العنف الموجه ضد المرأة المتزوجة.

Abstract:

The study aimed to explore the social and cultural structures generating violence against married Yemeni women. To achieve this aim, the descriptive analytical approach was utilized to analyze the data and describe the phenomena both quantitatively and qualitatively, as it is the most appropriate method for such studies. Data were collected using appropriate tools, specifically a questionnaire form. The study was limited to a purposive sample of married women who have experienced violence, consisting of 81 individuals. The study reached to a set of findings, the most notable of which are: at a high level, families' reticence and reluctance to report cases of violence, weak legal awareness of women's rights and protection, and economic pressures as a factor increasing

women's exposure to violence were identified as the most significant social structures contributing to violence against married Yemeni women. There has been a growth in physical violence against married women, particularly in the context of social and economic crises, followed by social pressures that compel married women to endure violence, and finally, women being exposed to verbal threats and psychological abuse, also at a high level. The study recommended fostering religious awareness among community members to reject the culture of violence against women and raising awareness of the dangers of certain harmful cultural legacies. It emphasized the marital relationship should be based on affection and mercy. Furthermore, the study called for the effective implementation and enforcement of laws protecting women from discrimination and violence, as well as the provision of legal mechanisms that ensure their protection without exposing them to any form of assault or abuse.

Keywords: Social Structures, Cultural Structures, Violence Against Married Women.

المقدمة:

تُعد ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة عامة، باختلاف الثقافات والأنظمة البنائية للمجتمعات، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالواقع الاجتماعي وتستمد صيرورتها أولًا من خلال: طبيعة البنية الاجتماعية التي تحمل الكثير من عناصر الثقافة والمعايير التي تقوم بتوزيع الأدوار على المكونات الاجتماعية وتضع المرأة في أدنى مرتبة في سلم التدرج الاجتماعي، وثانيًا من بنية النظام السياسي الذي يعمل على تراتبية العلاقات بين البناءات كافة، كما تُعد الثقافة التقليدية مرجعية المجتمع في تحديد تصوراته ومعارفه تجاه المرأة وتصوراتها تجاه نفسها، وهذه التصورات هي المسئولة والمتحكمة عن توجيه سلوكيات الأفراد وتوجهاتهم وقيمهم بما تحمله من قيم جامدة نحو قضاياها، حيث تقدم وعيًا زائفًا لها بذاتها وبذات الرجل، إضافة إلى الفهم الخاطئ للخطاب الديني نحو حقوق المرأة وواجباتها ودورها في المجتمع، ما جعلها تتقبل العنف الموجه ضدها باعتباره أمرًا عاديًا بل ومقبولاً اجتماعيًا، الأمر الذي مكّن الرجل من استخدام العنف ضدها لإخضاعها وفرض السيطرة عليها، ويشير أحد الباحثين أن العنف "ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية،

وهو ظاهرة عامة تعرفها المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة بصور وأشكال متعددة ولأسباب متداخلة ومتنوعة تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات والمراحل التاريخية" (حسنين، 1992م: 75).

كما أن موضوع العنف الموجه ضد المرأة المتزوجة يندرج ضمن موضوع العنف الأسري الذي تم الاهتمام بدراسته في أوائل القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من أن قضايا العنف احتلت اهتمامًا واسعًا في العديد من المجتمعات نظرًا للتغير والتطور المتسارع الذي شهدته في كافة المجالات، إلا أن الحديث عنه في المجتمعات التقليدية، والمجتمع اليمني أحدها لا يزال محاطًا بالتكتم والسرية وبالعيب الاجتماعي؛ وذلك لخصوصيته؛ مما زاد من تبعية المرأة للرجل والخضوع له، بسبب كونها امرأة، والمجتمع اليمني مجتمع قبلي في جوهره، لكنه يحظى باحترام القوانين والأنظمة التي منحت المرأة حقوقًا، وتمت المصادقة عليها ومنها اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضدها، إلا أنه في ظل ظروف الحرب المستمرة منذ 2015، شهد المجتمع اليمني تراجعًا في الاهتمام بقضايا المرأة، وتضاعفت معاناتها نتيجة لهذه الظروف الاستثنائية، الأمر الذي دفع الباحثة نحو دراسة الموضوع لما له من أهمية، لأن العنف ضد المرأة عمومًا، والمتزوجة خصوصًا، يمثل انتهاكًا لحقوق الإنسان وإنكارًا لحقوقها، كما أنه يؤثر سلبًا على تنمية المجتمع.

مشكلة الدراسة:

نظراً لما يعيشه المجتمع اليمني من أوضاع استثنائية بفعل الحرب، التي أدت إلى تدني الدخل الاقتصادي، وتفشي البطالة بين أفراد الأسرة، وما نتج عنه من نشوب الخلافات وتصاعد لحالات العنف في الأسرة اليمنية، والتي غالبًا ما يتم التستر عنها باعتبارها من خصوصيات الأسرة ومن المعيب إظهارها، خاصة عندما تمارس على الزوجة، وبالتالي تصبح المرأة ضحية هذا العنف الواقع في الأسرة، ما قد يؤثر على صحتها الجسدية والنفسية ودورها التربوي كأم، وبالتالي يترك آثارًا سلبية عليها وعلى أبنائها والمجتمع برمته، لذلك يُعد الاهتمام بقضايا المرأة أمرًا بالغ الأهمية، خاصة ظاهرة العنف الموجه ضدها في ظل الظروف الراهنة والنزاعات المسلحة، ومن هذا المنطلق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما البنى الاجتماعية والثقافية المولدة للعنف ضد المرأة اليمنية المتزوجة؟

والذي يتفرع إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية، هي:

1- ما البنى الاجتماعية المولدة للعنف ضد المرأة اليمنية المتزوجة؟
2- ما هي المصادر الثقافية الداعمة لوقوع العنف ضد المرأة اليمنية المتزوجة؟

3- ما طبيعة العنف الممارس ضد المرأة اليمنية المتزوجة في ظل الظروف الراهنة والاستثنائية التي تمر بها البلاد؟

4- هل توجد علاقة ارتباطية بين البنى الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع اليمني ووقوع العنف ضد المرأة المتزوجة؟

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع ذاته، كونه يتعلق بالمرأة المتزوجة التي تمثل نصف المجتمع من جهة، إضافة إلى دورها التربوي كأم من جهة أخرى، وبالتالي فإن أهمية الدراسة تكمن في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والثقافية التي تسهم في تفاقم ظاهرة العنف ضد المرأة المتزوجة في المجتمع اليمني وتشخيصها، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية والمتغيرة التي يمر بها المجتمع، ما يُعد إضافة علمية إلى الرصيد المعرفي في مجال قضايا المرأة اليمنية، إضافة إلى ما ستقدمه من نتائج حول طبيعة العنف الموجه ضد المرأة المتزوجة في المجتمع اليمني، وفهم العوامل الاجتماعية والثقافية المولدة له، وتقديم توصيات مقترحة تخدم صانعي القرار، من رسم البرامج، والسياسات العامة، والاستراتيجيات الاجتماعية والتنموية، والآليات الجادة للتصدي لظاهرة العنف الموجه ضد المرأة، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لتقليص هذه الظاهرة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى: **التعرف على البنى الاجتماعية والثقافية المولدة للعنف ضد المرأة اليمنية المتزوجة.**

والذي يتفرع إلى مجموعة من الأهداف الفرعية، أهمها:

1- إبراز البنى الاجتماعية المولدة للعنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة.

2- الكشف عن المصادر الثقافية الداعمة لوقوع العنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة.

3- التعرف على طبيعة العنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة في ظل الظروف المتغيرة والاستثنائية.

4- معرفة العلاقة بين البنى الاجتماعية والثقافية ووقوع العنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة.

5- تقديم توصيات ومقترحات للحد من ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة المتزوجة في المجتمع اليمني خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: أمانة العاصمة لكونها تمثل مركز التقاء كافة أبناء المحافظات اليمنية.
- الحدود الزمانية: المدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة الميدانية والممتدة من 2025/1/25م وحتى 2025/2/18م.

مفاهيم الدراسة:

اشتملت الدراسة على مجموعة من المفاهيم أهمها:

1- **البنى الاجتماعية:** تعرف بأنها: "الإطار الذي يُحدد كيفية تفاعل الأفراد والمجموعات وفقًا لأدوار ومعايير اجتماعية معينة، مما يساهم في تحقيق التماسك الاجتماعي وتنظيم الحياة الاجتماعية، وفقًا لأنماط مستقرة ومنظمة للعلاقات والتفاعلات داخل المجتمع" (دوركايم، 1893: 136). وتعرف إجرائيًا، بأنها: "كل الأنماط الفكرية والسلوكية المنظمة لكافة العلاقات بين الأفراد داخل البيئة المجتمعية".

2- **البنى الثقافية:** تعرف بأنها: "الأنماط والأنساق الثقافية التي تنظم وتوجه سلوك الأفراد داخل المجتمع، وتشمل القيم، والمعتقدات، والأعراف، والرموز، والمعارف، والمؤسسات الثقافية التي تتوارثها الأجيال وتتكيف معها، وتُعتبر هذه البُنى عنصرًا أساسيًا في التفاعل الاجتماعي، حيث تؤثر على الهوية الثقافية، والسلوك الاجتماعي، وعملية التنشئة الاجتماعية" (ليفي، 1963: 66). كما أنها تعني: "النمو التراكمي للعادات والتقاليد والمعتقدات لشعب من الشعوب، يعيش حالة التواصل المستمر بين أفراده، وينتقل هذا النمو التراكمي إلى الجيل الناشئ عن طريق الأسرة وعبر العمليات التربوية" (قنديل، 2008: 87). **وتعرف إجرائيًّا** بأنها: "مجمل الأفكار والآراء التي يتوارثها أفراد المجتمع اليمني جيلاً بعد جيل، وتسهم في تحديد سلوكياتهم واتجاهاتهم وهويتهم، وتحظى بقبول وتقدير من أفراد المجتمع".

3- **العنف الموجه ضد المرأة المتزوجة:** تعرفه الأمم المتحدة بأنه: "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة ويستخدم مصطلح المرأة ليشمل الإناث في جميع الأعمار" (الأمم المتحدة، https://www.un.org). كما أنه: "شكل من أشكال العنف الموجه ضد المرأة، يوجه بشكل مباشر أو غير مباشر للمرأة الزوجة بهدف حرمانها من ممارسة حقوقها الاجتماعية والقانونية والاقتصادية، وإخضاعها بالقوة والسيطرة لإلحاق الأذى بها، باستعمال التخويف والتهديد والحرمان" (العواودة، 2002: 27).

ويُعرف إجرائيًا: "بأنه كل اعتداء يطال المرأة داخل إطار الزواج أو من أحد أفراد الأسرة، بكافة أشكاله المعنوي (اللفظي–الرمزي) والمادي (الجسدي) بغرض الإضرار بها أو إخضاعها".

الدراسات السابقة:

لمزيد من التحليل والتفسير لظاهرة العنف الموجه ضد المرأة، تم الاستعانة إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذه الظاهرة منها:

دراسة Zinymba KG, HiongwanaK, (2022) تكلمت عن تصور الرجال للعنف ضد النساء في بلدة الكسندرا، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، باستخدام مقابلة شبه منظمة مع (15) فرد من الذكور، وكشفت الدراسة أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديناميكيات الثقافية المتطورة من بين العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى العنف ضد المرأة، واعتبر المشاركون أن الفقر وتعاطي المخدرات من الأسباب الرئيسية للعنف ضدها، وهي الظاهرة المرتبطة بالإحباط المتزايد الناجم عن عجز الرجال عن إعالة أسرهم، كما تم تحديد العوامل الثقافية المتعلقة بالنظام الأبوي وانخفاض قيمة الاحترام بين الرجال والنساء وخيانة الشريك وانعدام الأمن كأسباب جذرية للعنف ضد المرأة، وقد كشفت النتائج أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب بعض الصور النمطية الجنسانية منتشرة على نطاق واسع وتشكل كيفية نظر الرجال إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي في بلدة الكسندرا.

وبحثت دراسة Benagino G,Carrara S, (2010) في المحددات الاجتماعية والأخلاقية للعنف ضد المرأة، وتوصلت إلى أن هذا العنف قائم في مختلف أرجاء العالم على الرغم من الاهتمام العالمي للقضاء عليه، إلا أن الرجال ما زالوا يواصلون هيمنتهم على النساء، وغالبا ما تكون الانتهاكات جسدية أو نفسية أو لفظية وتهدف جميعها لإخضاع النساء، وقد تكون أشكال العنف متزايدة على نطاق واسع في ظل النزاعات والأوضاع غير المستقرة.

وتناولت دراسة سيماهيجن وآخرون، (2015) العوامل المرتبطة بالعنف ضد المرأة في أثيوبيا، وتراوح معدل انتشار العنف من قبل الزوج مدى الحياة بين 10 دراسات من 20% إلى 78% وتراوح معدل العنف الجسدي المنزلي مدى الحياة من قبل الزوج من 31% إلى 76.5%، كما تراوح معدل العنف الجنسي المنزلي مدى الحياة من قبل الزوج من 19% إلى 59%. وبلغ متوسط معدل انتشار العنف العاطفي المنزلي مدى الحياة 51.7%، كما تعرض عدد كبير من النساء للعنف أثناء فترة الحمل، وارتبط العنف المنزلي بشكل كبير باستهلاك الكحول، والثرثرة، والمشادات الكلامية، والتاريخ العائلي للعنف والدين والحالة التعليمية، كما يرتبط العنف ضد المرأة في أثيوبيا ارتباطًا مباشرًا بالبيئة الاجتماعية والديمغرافية للزوجين.

وهدفت دراسة نيرور، (2023) إلى بيان تأثير القيم الاجتماعية على العنف تجاه المرأة، ومن أهم نتائج الدراسة: انتشار جميع مظاهر العنف الموجهة ضد المرأة بكافة أشكالها، أما عن أسباب العنف ضد المرأة في المجتمع، يعود إلى العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، حيث وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاجتماعية والثقافية للمجتمع وظاهرة العنف ضد المرأة في ولاية أدرار، وذلك لعدة أسباب منها: الفهم الخاطئ والقيم الثقافية التي تعتبر المرأة كأحد الممتلكات التي يمكن للرجل التصرف بها وفقًا للأعراف والتقاليد السائدة في بعض المناطق التي تتسم بالجهل وازدراء المرأة، والنظر إليها على أنها إنسان من الدرجة الثانية.

هدفت دراسة البوسعيدي، (2020) إلى التعرف على أسباب وأشكال العنف الممارس ضد النساء المتزوجات واستراتيجيات القضاء عليه، كما تراه عينة من النساء المتزوجات بولاية بركاء في المجتمع العُماني، ومن أبرز نتائج الدراسة: ضعف الوازع الأخلاقي للزوج، وتُعد من أهم الأسباب المؤدية للعنف، أما من أكثر أشكال العنف هو العنف النفسي، وتمثل في لجوء الأزواج إلى ضرب الأبناء أمام الزوجة كنوع من الإيذاء النفسي لها، أما العنف الاقتصادي فقد كان رفض الزوج منح زوجته ما يكفي من المال لمصاريف المنزل، أما العنف الاجتماعي فقد تمثل في تقييد الزوج لزوجته من زيارة الأهل والخروج من المنزل، وتمثل العنف الصحي في عدم اهتمام الزوج لحالة زوجته الصحية عند مرضها، وجاءت أهم الاستراتيجيات للقضاء على العنف ضد النساء المتزوجات هو التأكيد على أهمية التسامح والحب وتقبل الآخر ونبذ العنف.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

النظريات المفسرة للعنف الموجه ضد المرأة:

يركز علماء الاجتماع اهتمامهم على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العنف، دون إغفالهم لمقولات علم النفس وغيره من العلوم الإنسانية حول أسبابه ودوافعه. وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد نظرية واحدة تعدّ أفضل من غيرها في تفسير ظاهرة العنف، كما لا توجد نظرية منفردة قادرة على تفسير هذه الظاهرة، نظرًا لتعقيدها وتعدد أبعادها وتشابك جوانبها. وفيما يلي عرض لأهم هذه النظريات:

1- نظرية التعلم الاجتماعي (Social Learning Theory):

تشابهت العديد من الأدبيات في أن سوء معاملة المرأة تكون بصورة ضمنية أو واضحة، وأن العنف سلوك متعلم. وتوضح إحدى الباحثات أن "عملية التعلم هذه تتم داخل الأسرة سواء في الثقافة الفرعية أو الثقافة ككل، فبعض الأدباء يشجعون أبناءهم على التصرف بعنف مع الآخرين والبعض الآخر ينظر للعنف وكأنه الطريقة الوحيدة للحصول على ما يريدون" (إجلال، 1999م:

32). بمعنى أن الفرد يكتسب سلوكه العنيف عبر التنشئة الأسرية الخاطئة ويكتسب منها الاتجاهات والمعتقدات والسلوكيات التي يرتبط عبرها مع المحيطين به.

2- نظرية المصدر والتبادل (Resource and Exchange Theory):

مفادها أن سلطة اتخاذ القرار والقوة تنشأ من خلال المصادر التي من خلالها يستطيع الأفراد أن يحصلوا على احتياجاتهم الأسرية، لقد رأى بلو 1981م أنه: "عندما يستطيع شخص ممارسة الإذعان على شخص آخر في علاقة التبادل فهذا يعني أنه يمتلك السلطة؛ لأن لديه القدرة على منح المكافأة في مقابل الخدمات ومن ثم يعاقب أو ينزل عليه خسائر ثقيلة بهؤلاء الذين لا يذعنون لإرادته" (محمود، د.ت: 361).

3- نظرية الصراع الاجتماعي (Social Conflict Theory):

ترجع جذور مدرسة الصراع الاجتماعي إلى أصول فلسفية يونانية قديمة، وصاحبها الأول هو "هيراقليطس"، ويرى أحد الباحثين أن الصراع ظاهرة أساسية ومحورية في الحياة المجتمعية، وأوضح أصحاب هذه النظرية أن: "العنف سلاح قوي في الحرب بين الجنسين، فالعنف يُعد دائمًا أحد الوسائل الأساسية لفرض سيطرة الرجل على المرأة" (حلمي، 1999م). كما يؤكد "رالف داهرندروف" على أن "الصراع السياسي هو أساسي ويؤثر في صفوف الصراعات الاجتماعية الأخرى وأنواعها، واعتبر الأسرة نسقاً للصراع المنظم" (تيرنر، 1999: 203).

الإطار الميداني للدراسة:

- **منهجية الدراسة وإجراءاتها:**

جاء نمط هذه الدراسة بناءً على طبيعتها وأهدافها وأسئلتها، وعليه جرى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يُعدُّ أكثر المناهج استخدامًا في العلوم ذات الطبيعة السوسيولوجية من جهة، والملائم لموضوع الدراسة من جهة أخرى.

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

تمثلت في عينة من النساء اليمنيات المتزوجات واللاتي تعرضن للعنف من أزواجهن، وهي عينة قصدية (عمدية) وقوامها (81) مفردة، من كافة المستويات الاجتماعية والثقافية والعمرية، حيث تم اختيار هذه الحالات عبر التقصي الذاتي من خلال العينات غير الاحتمالية، منها عينة الكرة الثلجية المتدحرجة.

- **أدوات الدراسة:**

تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية والمكونة من جزئين هما: الجزء الأول، البيانات الأولية (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي)، والجزء الثاني، تكون من (29) عبارة

موزعة على ثلاثة محاور وهي: البنى الاجتماعية المولدة للعنف الموجه ضد المرأة، المصادر الثقافية الداعمة للعنف الموجه ضد المرأة، وتحديدًا المرأة المتزوجة في المجتمع اليمني.

لتحديد مستوى استجابات عينة الدراسة، تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، في تجديد الأوزان النسبية لإجابات أفراد العينة، والذي يتوزع من أعلى وزن له، أعطيت له (5) درجات والذي يمثل في حقل الإجابة (موافق بشدة) إلى أدنى وزن له والذي أعطى له (1) درجة، وتمثل في الإجابة (غير موافق بشدة) وبينهما ثلاثة أوزان، والغرض وراء ذلك وضع مجال أمام أفراد العينة لتحديد الإجابة الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة. وقد تم تحديد استجابات عينة الدراسة وفقًا للجدول الآتي:

جدول (1) يوضح كيفية احتساب التقدير اللفظي من العينة المستهدفة

المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية	مستوى الممارسة
من 1 – أقل من 1.80	أقل من 36%	غير موافق بشدة	ضعيف جدًا
من 1.80– أقل من 2.60	من 36%– أقل من 52%	غير موافق	ضعيف
من 2.60– أقل من 3.40	من 52%– أقل من 68%	موافق إلى حدٍ ما	متوسط
من 3.40– أقل من 4.20	من 68%– أقل من 84%	موافق	عالٍ
من 4.20– 5	من 84%– 100%	موافق بشدة	عالٍ جدًا

صدق وثبات أداة الدراسة:

- **صدق أداة الدراسة:**

تم التأكد من صدق الأداة من خلال الآتي:

- **الصدق الظاهري:** تم من خلال عرضها على عدد من المحكمين في قسم علم الاجتماع في جامعة صنعاء كلية الآداب.
- **الاتساق الداخلي لعبارات الأداة:** يقصد به ارتباط كل عبارة من عبارات المحور بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وتم التأكد من ذلك باستخدام معامل الارتباط بيرسون، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (2) معامل الارتباط لكل عبارة من عبارات محور البنى الاجتماعية الداعمة للعنف ضد المرأة اليمنية المتزوجة مع الدرجة الكلية للمحور

العبارة	الارتباط مع المحور	مستوى الدلالة	العبارة	الارتباط مع المحور	مستوى الدلالة
1	.779**	.000	5	.730**	.000
2	.810**	.000	6	.734**	.000

3	.752**	.000	7	.780**	.000
4	.767**	.000	8	.722**	.000
** دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)					

يتبين من جدول (2) أن كافة عبارات المحور الأول: البنى الاجتماعية المولدة للعنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة مع الدرجة الكلية للمحور ذات ارتباط مع الدرجة الكلية للمحور، حيث تراوح معامل ارتباط عبارات المحور مع الدرجة الكلية بين (**722.) إلى (**810.)، وهو ارتباط موجب دال إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01) لكافة العبارات.

جدول (3) معامل الارتباط (بيرسون) لعبارات محور المصادر الثقافية الداعمة للعنف ضد المرأة اليمنية المتزوجة مع الدرجة الكلية للمحور

العبارة	الارتباط مع المحور	مستوى الدلالة	العبارة	الارتباط مع المحور	مستوى الدلالة
1	.757**	.000	5	.883**	.000
2	.713**	.000	6	.846**	.000
3	.663**	.000	7	.806**	.000
4	.811**	.000	8	.755**	.000
** دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)					

أظهر جدول (3) أن كافة عبارات المحور الثاني: المصادر الثقافية الداعمة للعنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة مع الدرجة الكلية للمحور ذات ارتباط مع الدرجة الكلية للمحور، حيث تراوح معامل ارتباط عبارات المحور مع الدرجة الكلية بين (**663.) إلى (**883.)، وهو ارتباط موجب دال إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01) لكافة العبارات.

جدول (4) معامل الارتباط (بيرسون) لكل عبارة من عبارات محور العنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة مع الدرجة الكلية للمحور

العبارة	الارتباط مع المحور	مستوى الدلالة	العبارة	الارتباط مع المحور	مستوى الدلالة
1	.689**	.000	7	.875**	.000
2	.735**	.000	8	.851**	.000
3	.719**	.000	9	.748**	.000
4	.854**	.000	10	.780**	.000

5	.846**	.000	11	.785**	.000
6	.811**	.000	12	.632**	.000
** دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)					

أظهر الجدول (4) أن كافة عبارات المحور الثالث: العنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة مع الدرجة الكلية للمحور ذات ارتباط مع الدرجة الكلية للمحور، حيث تراوح معامل ارتباط عبارات المحور مع الدرجة الكلية بين (**632.) إلى (**875.)، وهو ارتباط موجب دال إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01) لكافة العبارات.

- **الصدق البنائي (التكويني):**

تم التأكد منه خلال إيجاد معامل الارتباط (بيرسون) للمحاور مع بعضها البعض وارتباطها مع الدرجة الكلية للأداة، كما يبينها الجدول الآتي:

جدول (5) معامل ارتباط المحاور مع بعضها البعض وارتباطها مع الدرجة الكلية للأداة

المحور	البنى الاجتماعية المولدة للعنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة	المصادر الثقافية الداعمة للعنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة	العنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة
البنى الاجتماعية المولدة للعنف الموجه ضد المرأة	1		
المصادر الثقافية الداعمة للعنف ضد المرأة	.750**	1	
العنف الموجه ضد المرأة المتزوجة	.769**	.790**	1
الدرجة الكلية	.910**	.924**	.926**

يبين الجدول (5) أن كافة محاور أداة الدراسة ذات ارتباط مع بعضها البعض، وذات ارتباط بالدرجة الكلية للمحور، حيث تراوح معامل ارتباط المحاور مع بعضها البعض بين (**750. إلى **790.)، بينما ارتباطها بالدرجة الكلية للأداة تراوح بين (**910. إلى **926.) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01). وبهذا تم التأكد من صدق عبارات أداة الدراسة، وأن كافة عبارات المحور صادقة لقياس ما وضعت من أجل قياسه.

ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من خلال ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، حيث تم حساب معامل ألفا لكل محور من محاور الدراسة، حيث تتراوح قيمة الثبات بين (0) و(1) (Malhotra, 2010: 319). وكلما اقتربت من الواحد، دل ذلك على ثبات عالٍ للأداة، وكلما اقتربت من الصفر دل ذلك على

عدم وجود ثبات، وقد اقترح Hair et al. (2019) أن قيمة ألفا كرونباخ يجب أن تكون أكثر من (0.70)، وبحسب Malhotra (2010: 319) فإن قيم معامل ألفا كرونباخ يجب أن تكون أكبر من (0.60) وهو أدنى حد مقبول لمعامل الثبات، ويوضح الجدول أدناه من نتائج معاملات الثبات:

جدول (6) معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة والدرجة الكلية

المحور	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
البنى الاجتماعية المولدة للعنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة	8	0.894
المصادر الثقافية الداعمة للعنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة	8	0.908
العنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة	12	0.940
الثبات الكلي	28	0.964

يتبين من الجدول رقم (6) أن قيمة الثبات للمحاور عالية جدًا، حيث كان معامل ثبات المحور الأول (0.894)، ومعامل ثبات المحور الثاني (0.908)، ومعامل ثبات المحور الثالث (0.940)، ومعامل ثبات الثبات الكلي (0.964). وهذا يشير إلى أن أداة الدراسة تتسم بثبات عالٍ جدًا، ويوحي إلى التجانس في استجابات عينة الدراسة، مما يمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

الأساليب الإحصائية:

اعتمد برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS27) لتحليل البيانات وقد استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1- **معامل ارتباط بيرسون (Person's Correlation):** استخدم للتأكد من صدق أداة الدراسة، وإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة.
2- **اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha):** للتأكد من ثبات أداة الدراسة.
3- **التكرارات والنسب المئوية:** لوصف المتغيرات الأولية لعينة الدراسة.
4- **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:** لوصف استجابات عينة الدراسة على عبارات الأداة والإجابة عن تساؤلات الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

1) عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة:

تم تحديد خصائص عينة الدراسة، وفقاً لمتغيرات أساسية هي: العمر، المستوى التعليمي، التي جاءت دلائلها الإحصائية على النحو الآتي:

جدول (7) يبين خصائص أفراد عينة الدراسة المستهدفة

المتغير	الفئة	العدد	%
العمر	أقل من 35 سنة	20	24.7%
	من 35- 45 سنة	46	56.8%
	أكبر من 45 سنة	15	18.5%
المستوى التعليمي	ثانوية فأقل	2	%4.2
	دبلوم بعد الثانوية	7	8.6%
	جامعية	72	88.9%
الإجمالي		81	100%

يوضح جدول (7) أن الفئة العمرية من (35-45) سنة مثلت النسبة العليا بواقع (56.8%) من مجموع عينة الدراسة المستهدفة، وهي الفئة الأكثر مسؤولية والتزام لدى النساء المتزوجات، ما قد يعرضهن للعنف، نظرًا لتحملها مسؤولية الأسرة، تليها الفئة العمرية أقل من 35 سنة بواقع (24.7%)، ثم جاءت الفئة العمرية أكبر من 45 سنة بنسبة بلغت (18.5%)، ويشير هذا التوزيع إلى حالة من الاتساق المنطقي بين الفئات العمرية وتوزيعها المتناسب بين مختلف الأعمار للنساء المتزوجات، ما يؤكد أن تركيب العينة قد جاء معبرًا وممثلًا لمجتمع الدراسة تمثيلًا جيدًا، ومناسبًا، ومحققًا لأهدافها المرجوة.

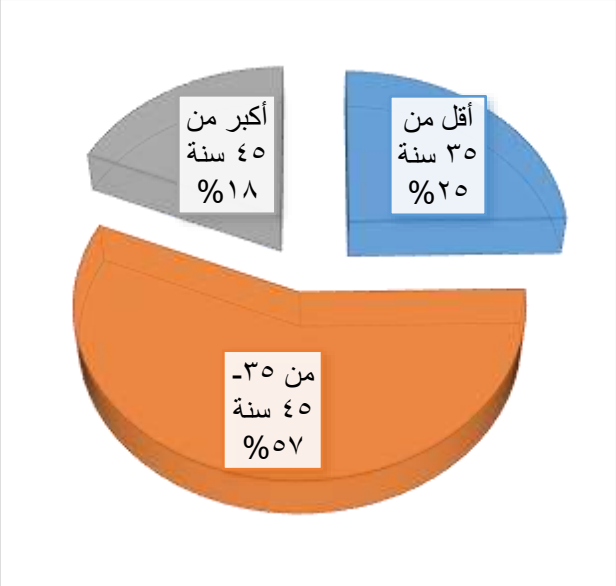

شكل (1) يبين حجم العينة المستهدفة حسب الفئة العمرية.

فيما أشار الجدول (7) إلى المستوى التعليمي لعينة الدراسة الذي يعد من أهم المتغيرات التي يقاس عليها دراسة العديد من النتائج والحقائق الاجتماعية عامة، فقد تبين ارتفاع نسبة المتعلمات بمستوى جامعي بواقع (88.9%) من إجمالي عينة الدراسة، يليها مستوى دبلوم بعد الثانوية بنسبة (8.6%)، ثم المستوى الثانوية فأقل بنسبة (2.4%) ما يُعد مؤشرًا إيجابيًّا على إعطاء المرأة في المجتمع اليمني حقها في التعليم، ليس التعليم العام فحسب، بل التعليم الجامعي، إلا أن هذا الحق قد يعرضها للعنف نتيجة لاتساع الفجوة التعليمية بينها وبين الزوج؛ لكن هذا قد يكون في حالات خاصة، يصعب تعميمها.

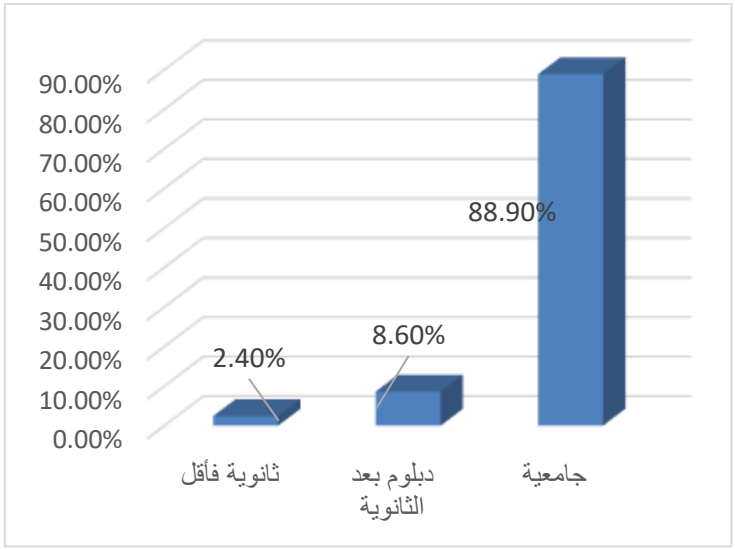

شكل (2) يبين خصائص العينة المستهدفة حسب المستوى التعليمي.

2) عرض ومناقشة نتائج السؤال: ما البنى الاجتماعية المولدة للعنف ضد المرأة اليمنية المتزوجة؟

تمت الإجابة عليه من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات عينة الدراسة على عبارات المحور، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:

جدول (8) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات عينة الدراسة حول البنى الاجتماعية المولدة للعنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية	الترتيب
1	تسهم بعض الأعراف والتقاليد في تهميش دور المرأة وتعرضها للعنف.	3.89	1.04	77.80%	عالية	4
2	يعاني المجتمع من ضعف في الوعي القانوني حول حقوق المرأة وضرورات حمايتها.	3.94	1.03	78.80%	عالية	2
3	يتلقى الرجال في المجتمع اليمني دعما ثقافيا يدعوهم إلى الهيمنة على النساء بالقوة.	3.78	1.20	75.60%	عالية	5
4	تعتبر الاستجابة القانونية للمشكلات المتعلقة بالعنف الموجه ضد المرأة قاصرة.	3.74	1.05	74.80%	عالية	6
5	تتكتم الأسر في المجتمع اليمني في الإبلاغ عن حالات العنف.	4.02	1.05	80.40%	عالية	1
6	تسهم الفجوة في التعليم بين الجنسين في ارتفاع العنف الموجه ضد المرأة.	3.69	1.10	73.80%	عالية	8
7	تمثل الضغوط الاقتصادية عاملاً يزيد من فرص تعرض المرأة للعنف.	3.91	1.00	78.20%	عالية	3
8	يؤدي الفقر إلى تفشي العنف الزوجي ضد النساء المتزوجات.	3.72	1.04	74.40%	عالية	7
	المتوسط العام لعبارات المحور	3.84	0.81	76.80%	عالية	

يشير الجدول (8) إلى فقرات محور البنى الاجتماعية المولدة للعنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة، حيث يظهر أن هناك تقاربًا في درجة الموافقة لأفراد العينة حول تلك الفقرات، فقد

تراوحت متوسطات استجابتهم ما بين (3.96 –4.02) تشير إلى (عالية)، حيث وصل أدنى متوسط (3.96)، بوزن نسبي (73.80%)، بينما وصل أعلى متوسط (4.02)، وبوزن نسبي بلغ (80.40%)، فقد جاءت العبارة رقم (5) وهي: "تكتم الأسر في المجتمع اليمني في الإبلاغ عن حالات العنف"، بالترتيب الأول، حيث حصلت على متوسط (4.02) بانحراف معياري (1.05) وبنسبة (80.40%) وتقابل مستوى عالٍ، وتعزو الباحثة ذلك إلى طبيعة المجتمع القبلي الذي يفرض قيودًا مشددة على سلوك النساء تحت مبرر الحفاظ على "الشرف"، كما أن المجتمع ينظر إلى العنف الأسري على أنه "شأن عائلي" لا يجب التدخل فيه، مما يمنع النساء من الإبلاغ عن العنف، خاصة عندما يكون الزوج قريبًا للعائلة أو يتمتع بنفوذ اجتماعي، كما أنه في حال تقديم الشكاوى، غالبًا ما يتم الضغط على المرأة للتنازل والصلح، مما يفقد القانون فاعليته في حماية المرأة من العنف.

يليها في المرتبة الثانية العبارة رقم (2) والتي محتواها "يعاني المجتمع اليمني من ضعف الوعي القانوني حول حقوق المرأة وضرورات حمايتها"، حيث حصلت على متوسط حسابي (3.94) بانحراف معياري (1.03) وبنسبة مئوية (78.80%) وتشير إلى مستوى عالٍ، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن هذا يعزى إلى ضعف تطبيق القوانين التي تحظر العنف ضد المرأة عامة، والمتزوجة خاصة.

وفي المرتبة الثالثة جاءت العبارة رقم (7) والتي محتواها "تمثل الضغوط الاقتصادية عاملاً يزيد من فرص تعرض المرأة للعنف"، بمتوسط حسابي (3.91) بانحراف معياري (1.00) وبنسبة (78.20%) وتشير إلى مستوى عالٍ، وتعزو الباحثة ذلك إلى ضعف الفرص الاقتصادية للمرأة، ما يقلل من قدرتها على الاستقلال والمطالبة بحقوقها، وهذا يزيد من تعرضها للاستغلال والعنف والقبول به كواقع لا مفر منه، خاصة إذا كن معتمدات اقتصاديًا على أزواجهن أو أسرهن.

أما عن أقل البنى الاجتماعية المولدة للعنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة، تمثلت في العبارة رقم (6) والتي محتواها "تسهم الفجوة في التعليم بين الجنسين في ارتفاع العنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة"، حيث حصلت على متوسط (3.69) وانحراف معياري (1.10) وبنسبة (73.80%) وتقابل مستوى عالٍ، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن تدني مستوى تعليم الفتاة، أو حرمانها من التعليم، يجعلها أكثر عرضة لعنف الزوج، خاصة في حال تزويجها في سن مبكرة، ما يؤدي إلى اتساع الفجوة التعليمية بينها وبين الزوج.

وعليه يتضح أن البنى الاجتماعية المولدة للعنف الموجه ضد المرأة في المجتمع اليمني بشكل عام محل الدراسة عالية، حيث حصلت على متوسط حسابي عام بلغ (3.84) وبانحراف معياري (0.81) وبوزن نسبي بلغ (76.80%)، ما يؤكد أن هناك عدة بنى اجتماعية أسهمت في

زيادة واستمرارية العنف ضد المرأة المتزوجة، حيث تتداخل هذه البنى مع عوامل ثقافية واقتصادية وقانونية، مما يجعل العنف ضد المرأة ظاهرة مركبة ومتجذرة، ما يتطلب تغييرًا جذريًا في هذه البنى الاجتماعية من خلال إصلاح القوانين، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، ونشر الوعي بحقوقها، وإحداث تغيير ثقافي يحد من تأثير الأعراف والتقاليد السلبية.

3) عرض ومناقشة نتائج السؤال: ما هي المصادر الثقافية الداعمة لوقوع العنف ضد المرأة اليمنية المتزوجة؟

لإجابة هذا السؤال، تم إيجاد المتوسطات الحسابية– والانحرافات المعيارية– والوزن النسبي، لاستجابات عينة الدراسة على عبارات المحور، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

جدول (9) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات عينة الدراسة حول المصادر الثقافية الداعمة لوقوع العنف الموجه ضد المرأة المتزوجة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية	الترتيب
1	تشجع العادات والتقاليد في المجتمع اليمني على استخدام العنف كوسيلة لتنفيذ القيم الأسرية.	3.37	1.09	67.40%	متوسطة	3
2	تعتبر بعض الممارسات الثقافية أن العنف الموجه ضد المرأة هو وسيلة للحفاظ على الضوابط الاجتماعية والشرف.	3.33	1.13	66.60%	متوسطة	4
3	يدعم الموروث الثقافي في المجتمع اليمني الصور النمطية السلبية عن المرأة.	3.21	1.02	64.20%	متوسطة	6
4	يتلقى الشباب في المجتمع رسائل ثقافية تعزز من فكرة أن العنف هو سلوك مقبول.	3.16	1.17	63.20%	متوسطة	7
5	تعتبر الثقافة التقليدية أنه يجب على المرأة أن تتقبل العنف كجزء من دورها في الأسرة.	3.16	1.17	63.20%	متوسطة	7
6	تعتبر بعض التقاليد والعادات في المجتمع أن العنف يعبر عن القوة والسلطة في العلاقة الأسرية.	3.47	1.11	69.40%	عالية	2
7	تعتبر المجتمعات ومنها المجتمع اليمني أن الدعوة إلى التعامل الرقيق مع النساء تتعارض مع القيم الاجتماعية.	3.25	1.11	65.00%	متوسطة	5

8	تسهم المفاهيم الخاطئة حول الجوانب النفسية والاجتماعية للمرأة في دعم العنف الأسري.	3.49	1.11	69.80%	عالية	1
	المتوسط العام لعبارات المحور	3.31	0.87	66.20%	**متوسطة**	

يشير الجدول (9) إلى فقرات محور المصادر الثقافية الداعمة لوقوع العنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة، حيث يظهر أن هناك تباعدًا في درجة الموافقة لأفراد العينة حول تلك الفقرات، فقد تراوحت متوسطات استجابتهم ما بين (3.16–3.49) والتي تقع في الفئة الثالثة والرابعة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تشير إلى (متوسطة وعالية)، حيث وصل أدنى متوسط (3.16)، بوزن نسبي (63.20%)، بينما وصل أعلى متوسط (3.49)، وبوزن نسبي بلغ (69.80%)، فقد جاءت العبارة رقم (8) والتي تنص على: "أن المفاهيم الخاطئة حول الأبعاد النفسية والاجتماعية للمرأة تسهم في دعم العنف الأسري"، في المرتبة الأولى، حيث حصلت على متوسط قدره (3.49)، وانحراف معياري (1.11)، وبنسبة مئوية بلغت (69.80%)، ما يشير إلى مستوى عالٍ، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن تعرض المرأة المتزوجة للشتائم، الإهانة، التحقير، العزل الاجتماعي، الحرمان العاطفي، والتهديد بالطلاق أو الزواج بامرأة أخرى كوسيلة لابتزازها وإخضاعها، وإذلالها المستمر يؤثر على صحتها النفسية، مما قد يؤدي إلى أمراض نفسية كالقلق المزمن والاكتئاب.

في المرتبة الثانية جاءت العبارة رقم (6)، وتنص على: "تعتبر بعض التقاليد والعادات في المجتمع أن العنف ضد المرأة يعبر عن القوة والسلطة في العلاقة الأسرية"، حيث حصلت على متوسط حسابي (3.47)، بانحراف معياري (1.11)، ونسبة مئوية (69.40%) وتشير إلى مستوى عالٍ، وذلك بسبب أن الثقافة التقليدية (القبلية) في المجتمع اليمني تعزز سلطة الرجل وهيمنته على المرأة، ويُنظر إليها على أنها تابعة للرجل وخاضعة له، وله الحق في تأديبها كمفهوم مترسخ في العادات والتقاليد، ما يدعم وقوع العنف ضدها.

وتأتي العبارة رقم (1) والتي محتواها "تشجع العادات والتقاليد في المجتمع اليمني على استخدام العنف كوسيلة لتنفيذ القيم الأسرية" في الترتيب الثالث، بمتوسط حسابي (3.37)، وانحراف معياري (1.09)، وبنسبة مئوية بلغت (67.40%)، وتشير إلى مستوى متوسط، وتوضح هذه المؤشرات أن الضغط المجتمعي على المرأة المتزوجة الذي يُجبرها على تحمل العنف الزوجي خوفًا من "العار" أو "الطلاق"، حفاظًا على "سمعة العائلة"، حيث يُنظر إلى الطلاق كوصمة اجتماعية للمرأة.

بينما تظهر النتائج أن أقل المصادر الثقافية الداعمة لوقوع العنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة جاءت في العبارتين رقم (4، 5)، واللتان محتواهما "يتلقى الشباب في المجتمع رسائل

ثقافية تعزز من فكرة أن العنف هو سلوك مقبول، و"تعتبر الثقافة التقليدية أنه يجب على المرأة أن نتقبل العنف كجزء من دورها في الأسرة"، حيث حصلتا على متوسط (3.16)، وانحراف معياري (1.17)، وبنسبة مئوية بلغت (63.20%) وتقابل مستوى متوسط، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن الثقافة المغلوطة تجاه المرأة المتزوجة، ومعاملتها بمعاملة قاسية لا تراعي لها أية مشاعر نفسية، وكأنها مجرد عاملة في المنزل وظيفتها محصورة على الرعاية والتربية وتلبية احتياجات الزوج، الأمر الذي يسهم إلى حد كبير في إثارة الخلافات الزوجية، والتي غالبًا ما قد تتطور إلى حالات عنف تتعرض لها الزوجة.

وعليه يتضح أن مستوى المصادر الثقافية الداعمة لوقوع العنف ضد المرأة اليمنية المتزوجة بشكل عام متوسط، حيث حصلت على متوسط حسابي (3.31)، وانحراف معياري (0.87)، وبنسبة (66.20%)، ما يشير إلى أن المصادر الثقافية السائدة تلعب دورًا رئيسًا في زيادة واستمرارية العنف ضد المرأة، حيث تستند إلى مجموعة من القيم والمعتقدات والتقاليد التي تشرعن التمييز والعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، ما يتوجب مواجهة هذه المصادر الثقافية، من خلال تعزيز التعليم، ونشر الوعي بحقوق المرأة، إضافة إلى مساندة الإعلام في تغيير الصورة النمطية عنها في المجتمع، وتعديل الصورة القاصرة لدورها في المناهج التعليمية للحد من ترسيخ هذه الثقافة الداعمة لوقوع العنف ضدها في المجتمع اليمني.

4) عرض ومناقشة نتائج السؤال: ما طبيعة العنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة في ظل الأوضاع الراهنة والنزاعات المسلحة التي يمر بها المجتمع اليمني منذ 2015؟

لإجابة هذا السؤال، تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات عينة الدراسة على عبارات المحور، وأظهرت النتائج في الجدول الآتي:

جدول (10) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات عينة الدراسة حول طبيعة العنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية	الترتيب
1	تعاني المرأة المتزوجة في المجتمع اليمني من العنف الجسدي بشكل متكرر.	2.99	1.13	59.80%	متوسطة	12
2	يتم تجاهل حالات العنف التي تتعرض لها النساء المتزوجات من قبل المجتمع.	3.32	1.10	66.40%	متوسطة	10
3	تمثل حالات العنف النفسي ضد المرأة المتزوجة مشكلة شائعة في المجتمع.	3.64	1.02	72.80%	عالية	8
4	تتعرض المرأة المتزوجة للضغوطات الاجتماعية	3.88	0.91	77.60%	عالية	2

	التي تجعلها تتحمل وتتقبل العنف.					
5	يجد الأزواج في المجتمع اليمني أن السيطرة على الزوجة بالعنف سلوك مقبول.	3.28	1.11	65.60%	متوسطة	11
6	تشعر النساء المتزوجات بالخوف والخجل والتردد من الإبلاغ عن حالات العنف التي يتعرضن لها.	3.75	1.11	75.00%	عالية	5
7	تتعرض النساء في المجتمع اليمني بشكل متكرر للإهانات اللفظية من قبل الأزواج أو أفراد الأسرة.	3.79	1.11	75.80%	عالية	4
8	تستخدم بعض الأسر اليمنية العنف الجسدي كوسيلة لتأديب النساء.	3.65	1.09	73.00%	عالية	7
9	تشعر النساء بالخوف من ردود الفعل العنيفة إذا حاولن التعبير عن آرائهن أو مشاعرهن.	3.65	1.04	73.00%	عالية	6
10	تتعامل بعض النساء مع حالات الاعتداء الجسدي أو اللفظي كجزء من الحياة اليومية المقبولة.	3.36	1.06	67.20%	متوسطة	9
11	تتعرض النساء للتهديدات اللفظية التي تؤثر على صحتهن النفسية والعاطفية.	3.84	1.04	76.80%	عالية	3
12	تتنامى حالات العنف الجسدي ضد النساء في فترات الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية.	3.90	0.94	78.00%	عالية	1
	المتوسط العام لعبارات المحور	3.59	0.82	71.80%	**عالية**	

يشير الجدول (10) إلى فقرات محور طبيعة العنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة في ظل الظروف الراهنة والنزاعات المسلحة التي يمر بها المجتمع اليمني منذ 2015م، حيث يظهر أن هناك تباعدًا في درجة الموافقة لأفراد العينة حول تلك الفقرات، فقد تراوحت متوسطات استجابتهم ما بين (2.99–3.90) والتي تقع في الفئة الثالثة والرابعة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تشير إلى (متوسطة وعالية)، حيث وصل أدنى متوسط (2.99) وبانحراف معياري (0.82)، وبوزن نسبي (59.80%)، بينما وصل أعلى متوسط (3.90)، وبوزن نسبي بلغ (78%)، فقد جاءت العبارة رقم (12) وهي: "تنامى حالات العنف الجسدي ضد المرأة في فترات الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية" في الترتيب الأول، حيث جاءت على متوسط (3.90)، وانحراف معياري (0.94)، وبنسبة مئوية بلغت (78%) وتشير إلى مستوى عالٍ، ويمكن عزو ذلك إلى أن الضغوطات النفسية والاجتماعية الناتجة عن النزاعات والأزمات الاقتصادية أسهمتا في ارتفاع وتيرة العنف الأسري، ما أدى إلى ارتفاع حالات العنف (المادي) أو الجسدي ضد المرأة المتزوجة،

وأصبح الضرب والإيذاء البدني أكثر شيوعًا بسبب الضغوطات اليومية، وأن هذه الحالات تتنامى يومًا بعد يوم بفعل استمرار الأزمات الاقتصادية.

وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (4) والتي محتواها "تتعرض المرأة المتزوجة للضغوطات الاجتماعية التي تجعلها تتحمل العنف" بمتوسط حسابي (3.88)، وانحراف معياري (0.91)، وبنسبة مئوية (77.60%) وتشير إلى مستوى عالٍ، ويرجع ذلك إلى أن الضغط المجتمعي على المرأة المتزوجة الذي يُجبرها على تحمل العنف الزوجي خوفًا من "العار" أو "الطلاق"، حفاظًا على "سمعة العائلة"، حيث يُنظر إلى الطلاق كوصمة اجتماعية للمرأة.

بينما حصلت العبارة رقم (11) "تتعرض النساء للتهديدات اللفظية التي تؤثر على صحتهن النفسية والعاطفية" في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (3.84)، وانحراف معياري (1.04)، وبنسبة (76.80%) بمستوى عالٍ، وتعزو الباحثة ذلك أن بعض النساء المتزوجات يُعاملن كممتلكات خاصة، ويتعرضن للإهانة المستمرة والشتم والسب، والتهديد بالطلاق أو الزواج بأخرى أمام الأبناء؛ مما يؤدي إلى قلة ثقتهن بأنفسهن.

وتظهر النتائج أيضًا أن أقل مستويات العنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة تمثلت في العبارة رقم (1) والتي محتواها "تعاني المرأة المتزوجة في المجتمع اليمني من العنف الجسدي بشكل متكرر"، حيث حصلتا على متوسط (2.99)، وانحراف معياري (1.13)، وبنسبة مئوية بلغت (59.80%)، وتشير إلى مستوى متوسط، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن استمرار الأوضاع الراهنة في اليمن جعل المرأة المتزوجة تصبح ضحية للعنف بمختلف أشكاله، حيث تتضافر الأبعاد الثقافية، والاقتصادية، والقانونية لتكريس معاناتها.

وعليه يتضح أن نسبة العنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة في ظل الأوضاع الراهنة والاستثنائية بشكل عام عالٍ، حيث حصل على متوسط حسابي (3.59)، وانحراف معياري (0.82)، بنسبة (71.80%)، ما يؤكد أن استمرار الأوضاع الاستثنائية في اليمن يزيد من تنامي العنف الموجه ضد المرأة المتزوجة والذي يُعد ظاهرة مركبة، تتطلب إصلاحات قانونية جدية وتغييرًا في الموروث الثقافي، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وبدون تدخلات حقيقية، وسيظل العنف ضد المرأة اليمنية متجذرًا ومستمرًا.

5) عرض ومناقشة نتائج السؤال: هل توجد علاقة ارتباطية بين البنى الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع اليمني ووقوع العنف الموجه ضد المرأة اليمنية؟

للتأكد من العلاقة الارتباطية بين (البنى الاجتماعية، والثقافة السائدة)، وبين المتغير (وقوع العنف الموجه ضد المرأة)، تم إيجاد معامل الارتباط (بيرسون) بين المتغيرات، جاءت النتائج كالآتي:

جدول (11) العلاقة الارتباطية بين كلاً من (البنى الاجتماعية المولدة للعنف الموجه ضد المرأة، والمصادر الثقافية الداعمة للعنف ضد المرأة) والعنف الموجه ضد المرأة المتزوجة

	معامل الارتباط	البنى الاجتماعية المولدة للعنف الموجه ضد المرأة المتزوجة	المصادر الثقافية الداعمة للعنف الموجه ضد المرأة المتزوجة
العنف الموجه ضد المرأة اليمنية المتزوجة	الارتباط (بيرسون)	.924**	.750**
	مستوى الدلالة (sig.)	.000	.000
	اتجاه العلاقة	علاقة طردية موجبة قوية جدًا	علاقة طردية موجبة قوية

تبين نتائج الجدول (11) وجود علاقة ارتباطية طردية موجبة قوية جدًا بين البنى الاجتماعية المولدة للعنف ضد المرأة والعنف الموجه ضد المرأة المتزوجة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.924) بمستوى دلالة (0.00)، وتشير النتائج أن البنى الاجتماعية المولدة للعنف تعد من العوامل المؤدية إلى وقوع العنف ضد المرأة.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية طردية موجبة قوية بين المصادر الثقافية الداعمة للعنف ضد المرأة والعنف الموجه ضد المرأة المتزوجة تحديدًا، حيث بلغ معامل الارتباط (0.750) عند مستوى دلالة (0.00)، وتشير النتائج أن المصادر الثقافية تسهم في دعم العنف الموجه ضد المرأة.

أهم الاستنتاجات والتوصيات:

1- الاستنتاجات:

- تُعد الثقافة التقليدية من أهم الروافد المؤدية لوقوع العنف ضد المرأة اليمنية.
- تمثلت أبرز البنى الاجتماعية المولدة للعنف الموجه ضد المرأة اليمنية في "تكتم الأسر اليمنية للإبلاغ عن حالات العنف"، يليها "تدني الوعي القانوني لحقوق المرأة وضرورات حمايتها"، ثم "الضغوط الاقتصادية عاملاً في زيادة فرص تعرض المرأة للعنف"، وبمستوى عالٍ.

- كانت المصادر الثقافية الداعمة لوقوع العنف الموجه ضد المرأة في المجتمع اليمني بشكل عام متوسطة.
- تمثلت أبرز المصادر الثقافية الداعمة لوقوع العنف الموجه ضد المرأة في المجتمع اليمني في "إسهام المفاهيم الخاطئة حول الجوانب النفسية والاجتماعية للمرأة في دعم العنف الاجتماعي"، يليها "بعض العادات والتقاليد في المجتمع التي تنظر إلى أن العنف يعبر عن القوة والسلطة في العلاقة الأسرية"، وقد شكّلتا مستوى عاليًا.
- زيادة العنف الموجه ضد المرأة المتزوجة في المجتمع اليمني في ظل الأوضاع الراهنة والاستثنائية التي تمر بها البلاد منذ 2015.
- أن طبيعة العنف الموجه ضد المرأة المتزوجة في المجتمع اليمني يظهر في "تنامي حالات العنف الجسدي ضد المرأة في أوقات الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية"، يليها "تعرض المرأة المتزوجة للضغوطات الاجتماعية التي تجعلها تتقبل وتتحمل العنف"، ثم "تعرض النساء للتهديدات اللفظية تعرضهن للإيذاء النفسي"، وبمستوى عالٍ.
- وجود علاقة ارتباطية طردية موجبة قوية جدًا بين البنى الاجتماعية المولدة للعنف ضد المرأة والعنف الموجه ضد المرأة المتزوجة تحديدًا.
- وجود علاقة ارتباطية طردية موجبة قوية جدًا بين المصادر الثقافية المولدة للعنف ضد المرأة والعنف الموجه ضد المرأة المتزوجة تحديدًا.

2- التوصيات:

- التوعية الدينية لأفراد المجتمع بنبذ ثقافة العنف ضد النساء، ورفع الوعي بمخاطر بعض الرواسب الثقافية السلبية ضد المرأة، وأن الحياة بين الزوجين قائمة على المودة والرحمة.
- تعزيز دور الإعلام في رفع الوعي المجتمعي في أهمية إلغاء التمييز، ومناهضة العنف ضد المرأة.
- تفعيل وتطبيق القوانين المعنية بحماية المرأة من التمييز والعنف، وتوفير آليات قانونية تدعم حمايتها دون تعرضها لأي شكل من أشكال الاعتداءات.
- ردع كل من يقوم بتعنيف المرأة وتعويضها عن أي أضرار تعرضت لها.
- دعم مشاريع صغيرة للنساء لتمكينهن اقتصاديًا، وتقليل اعتمادهن على الأزواج المسيئين.
- رفع وعي المرأة بأهمية التعليم وحقوقها الشرعية والقانونية.
- تمكين المرأة اقتصاديًا وسياسيًا يتيح لها طرح قضاياها ومعالجتها.
- تطوير الخطط والسياسات للتصدي للعنف الموجه ضد المرأة وتفعيلها.
- تقديم الدعم المادي من الدولة إلى المؤسسات والمراكز المعنية بتقديم الدعم النفسي والإرشادي للمرأة التي تعاني من العنف.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع العربية.

1. إبراهيم، حسنين توفيق. (1992). ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية (سلسلة أطروحات دكتوراه، 17). مركز دراسات الوحدة العربية. https://www.caus.org
2. ابن منظور، محمد بن مكرم. (1405هـ). لسان العرب (المجلد 9). دار أدب الحوزة.
3. أرندت، حنة. (1992). في العنف (إبراهيم العريس، مترجم؛ ط1). دار الساقي.
4. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة النهوض بالمرأة. (د. ت). [الصفحة الرئيسية للشعبة]. https://www.un.org/womenwatch/daw
5. البوسعيدي، خلفان بن سالم بن خلفان. (2020). أشكال العنف الممارس ضد المرأة واستراتيجيات الحد منه لدى عينة من النساء المتزوجات بولاية بركاء، عُمان. المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، 27. https://www.eimj.org
6. تيرنر، جونثان. (1999). بناء النظرية الاجتماعية، ترجمة: محمد سعيد فرح، ط1، منشأة المعارف.
7. تيسير، محمد. (2025). نظرية الصراع الاجتماعي لكارل ماركس. المدونة العربية، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث. https://blog.ajsrp.com
8. حلمي، إجلال إسماعيل. (1999). العنف الأسري. دار قباء للطباعة والنشر.
9. الخالدي، يحيى (2022). العنف المدرسي وأثره على التحصيل الدراسي لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 2(6). https://doi.org/10.56989/benkj.v2i6.303
10. دوركايم، إميل. (1893). تقسيم العمل الاجتماعي: دور البُنى الاجتماعية في تحقيق التماسك الاجتماعي.
11. ستروس، كلود ليفي. (1963). نظرياته في البُنى الثقافية تؤكد على العلاقة بين العناصر الثقافية وأنماط التفكير الإنساني.
12. الشمري، جميلة بنت عبيادة. (د. ت). مفهوم الثقافة في الفكر العربي والفكر الغربي. شبكة الألوكة. https://www.alukah.net
13. عمر، معن خليل. (2004). مناهج علم الاجتماع (ط1). دار الشروق للنشر والتوزيع.
14. العواودة، أمل سالم. (2002). العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني: دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عمان (ط1). جامعة البلقاء التطبيقية.
15. عودة، محمود. (د. ت). أسس علم الاجتماع. دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

16. قنديل، أماني. (2008). الموسوعة العربية للمجتمع المدني. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
17. كوش، دنيس. (2007). مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة: منير السعيداني، مراجعة: الطاهر لبيب. مركز دراسات الوحدة العربية؛ المنظمة العربية للترجمة.
18. المبادرة النسوية الأورومتوسطية. (2020). دراسة إقليمية: العنف ضد النساء والفتيات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني.
19. بسي، عمر (2022). البنى الاجتماعية التقليدية للمجتمع المدني المغربي وأشكال الولاء والانتماء من خلال (العشيرة – القبيلة – الجماعة). مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 2(7). https://doi.org/10.56989/benkj.v2i7.269
20.نيروز، ماجري. (2024). القيم الاجتماعية وعلاقتها بالعنف تجاه المرأة في المجتمع الجزائري: دراسة تحليلية لبعض قضايا النزاع الأسري في محكمة المدية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة يحيى فارس المدية.
21. الهلالي، محمد. (2009). العنف 17: نصوص مختارة (دفاتر فلسفية؛ ط1). دار توبقال.

ثانيًا: المراجع الأجنبية.

1. Benagiano, G., Carrara, S., & Filippi, V. (2010). Social and ethical determinants of human sexuality: 2. Gender-based violence. *The European Journal of Contraception & Reproductive Health Care*, *15*(4), 220–231. https://doi.org/10.3109/13625187.2010.499882
2. Hair, J. F., Jr., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). *Multivariate data analysis* (7th ed.). Pearson Prentice Hall.
3. Hair, J. F., Sarstedt, M., Ringle, C. M., & Gudergan, S. P. (2019). *Advanced issues in partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)*. Sage.
4. Malhotra, N. K. (2010). *Marketing research: An applied orientation* (6th ed.). Prentice Hall International.
5. Semahegn, A., & Mengistie, B. (2015). Domestic violence against women and associated factors in Ethiopia: A systematic review. *Reproductive Health*, *12*, Article 78. https://doi.org/10.1186/s12978-015-0072-1

6. Zinyemba, K. G., & Hlongwana, K. (2020). Men's conceptualisation of gender-based violence (GBV) directed to women in the Alexandra Township, South Africa. *African Journal of Primary Health Care & Family Medicine*, *12* (1), a2340. https://doi.org/10.4102/phcfm.v12i1.2340